الأمم المتحدة S/PV.4803

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٠٣**

الجمعة، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ١٩/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وهبة	(الجمهورية العربية السورية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تشونغونغ أيافور
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/769)

03-44940 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٤٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس: حيث إن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد إنوثنثيو أرياس، الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، الذي اضطلع برئاسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ تقديري للسفير أرياس على ما أبداه من مهارة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/769)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/769 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2003/784 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق S/2003/678 و S/2003/695 و S/2003/696.

أرحب بحضور فخامة الأمين العام السيد كوفي عنان في هذه الجلسة؛ وأقدر اهتمامه المخلص الذي يعبر عنه حضوره.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أغيلار (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يغتنم وفدي هذه الفرصة ليهنئكم، سيدي الرئيس، على تسلمكم بصورة سريعة وفعالة مهام الرئاسة لشهر آب/أغسطس. ونود أيضا أن نشكر السفير أرياس ممثل اسبانيا ووفده على العمل الفعال الذي قاموا به خلال الشهر الفائت وعلى ما أبدوه من كياسة ولطف طيلة فترة عملهم الشاق. ونود أيضا أن نرحب بحضور الأمين العام كوفي عنان معنا في هذه الجلسة.

إن حكومة المكسيك قررت الامتناع عن التصويت على مشروع القرار S/2003/784. لقد كان بلدي يؤثر التصويت فقرة فقرة، لكن مقدم مشروع القرار عارض هذا الإجراء المنصوص عليه في المادة ٣٢ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. لقد طلبنا التصويت فقرة فقرة لكي نوضح أن السبب الأوحد لامتناعنا هو اختلافنا مع مضمون الفقرة ٧ من مشروع القرار وأننا، شأن أعضاء المجلس الآخرين، نؤيد بالكامل سائر أحكام النص.

لقد اقترحت المكسيك أثناء المفاوضات إسقاط تلك الفقرة لأنها أساسا غير ذات صلة بموضوع إعادة الأمن والسلام إلى ليبريا، وهي غير ذات أهمية بالنسبة لأغراض مشروع القرار. وقد قدمت المكسيك، شأن الوفود الأخرى،

صيغا أخرى مختلفة سعيا إلى توافق في الآراء. بيد أن المؤسف أن هذا التوافق لم يحصل. ومن شأن الفقرة ٧ التي تعترض عليها المكسيك أن تشكل سابقة خطيرة إذ أنها تلغي امتيازات الدول التي تنص تشريعاتها على ممارسة الاختصاص الجنائي في القضايا التي تنطوي على جرائم تُرتكب ضد مواطنيها في الخارج. ولا قبل للمكسيك بأن توافق على ذلك، فهذا يتنافى تحديدا مع قوانيننا، إذ أن المادة ٤ من القانون الجنائي المكسيكي تنص بوضوح على أن الجرائم التي يرتكبها أجانب في الخارج ضد مواطنين مكسيكيين تلاحق قضائيا في المكسيك، على ألا يكون المتهم ملاحقا قضائيا بصورة لا رجعة عنها في البلد الذي وقعت فيه الجريمة.

كذلك، نعرب عن قلقنا إزاء خلو الفقرة ٧ من ضمانات لتحقيق أحد أكثر الأهداف أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي، وهو وضع حد نهائي لظاهرة الإفلات من العقاب، إذ أنها لا تفرض واجبا على البلدان المساهمة بقوات بمحاكمة المسؤولين أو الأفراد الذين يرتكبون جرائم أو جنحا أخرى.

تلك جميعها كانت الأسباب التي حدت بالمكسيك إلى الامتناع عن التصويت، فضلا عن ضرورة التمسك بقوانين المكسيك ومبادئ القرار الدولي. إن دستور المكسيك يفرض واجبا مطلقا على رئيس السلطة التنفيذية - الذي أمثله - باحترام القوانين المنبثقة عن الدستور وضمان احترام هذه القوانين.

إننا نأسف لاضطرارنا إلى الامتناع عن التصويت، فالمكسيك دأبت منذ انضمامها إلى مجلس الأمن على الاهتمام بقضية السلام في ليبريا وبالحالة الإنسانية هناك. إن رئاستنا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون قد أعطتنا في السنوات الأخيرة فرصة التمعن في الحالة الحرجة لليبريا وتفهُّم مسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن حيال معالجة الحالة في ذلك البلد.

إن المكسيك لم توافق في يوم من الأيام على استراتيجية الاحتواء السلبي التي اعتُمدت حيال ليبريا فترة طويلة، فهذه الاستراتيجية لم تسفر سوى عن تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان بالنسبة لأكثرية الليبريين. أضف إلى ذلك أن المكسيك حرصت بدأب على أن يولي مجلس الأمن عناية خاصة لمشاكل غرب أفريقيا، منتهجة في ذلك منحى إقليميا شاملا. وفي هذا المجال، يشكل السلام في ليبريا عنصرا رئيسيا من عناصر السلام والأمن في المنطقة برمتها.

لقد تسنى لنا خلال الزيارة التي قام بها وفدنا أثناء شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢ بغرض تقييم الامتثال للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على سيراليون أن نلتقي السلطات الليبرية والمجتمع المدني ومسؤولي وموظفي الأمم المتحدة هناك. ونتيجة لهذه الاجتماعات، نصحنا مجلس الأمن بالتخلي عن السلبية وانتهاج منحى قائم على المشاركة البناءة على نحو يتيح لنا، عن طريق المشاركة الفعالة للأمم المتحدة وبقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التوصل إلى اتفاقات سياسية بين حكومة تشارلز تايلور والمتمردين المسلحين، بما يفضي إلى وقف إطلاق النار وإنهاء أعمال العنف التي يذهب ضحيتها الأبرياء من النساء والأطفال. وانطلاقا من هذه الروح، دعا وفد المكسيك على مدى أشهر عدة إلى إصدار بيان رئاسي رأى أخيرا النور في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/36). وقد أعرب مجلس الأمن في ذلك البيان عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية، معلنا ضرورة المبادرة بصورة عاجلة باعتماد استراتيجية للمشاركة البناءة. لكن ما يؤسف له أن الجهود التي تلت هذه الخطوة لم تف بالغرض بفعل غياب الإرادة السياسية اللازمة لذلك.

ورغم النداءات المتكررة التي أطلقتها المكسيك وبلدان أخرى، تواصلت أعمال العنف بتحريض من داخل

ليبريا وخارجها، وغدت الحالة الإنسانية غاية في الحرج. وفي أعقاب اتفاق أكرا الذي تم التوصل إليه في ١٧ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣ والذي ينص على وقف إطلاق النار في ليبريا وضمان التزام تايلور بمغادرة السلطة، أيدت المكسيك اقتراح إيفاد قوة متعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار إلى ليبريا على أن تبادر الأمم المتحدة لاحقا بنشر بعثة لحفظ السلام تضمن البدء بعملية سياسية انتقالية تُتوَّج بانتخابات حرة وعادلة.

إن الحاجة إلى هذه القوة المتعددة الأطراف لحفظ السلام أكدتها بقوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعبّر عنها ببلاغة الأمين العام نفسه. ففي ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وجه السيد كوفي عنان نداء عاجلا إلى مجلس الأمن، وخاصة إلى بعض أعضائه الدائمين، لكي يعتمد، وفقا للميثاق، التدابير اللازمة لوضع حد للعنف ولكفالة تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية لسكان ليبريا المدنيين، والمتمركزين بشكل رئيسي في مونروفيا بسبب الحرب.

وأثناء بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، والتي تمت من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أعاد وفد المكسيك التأكيد مرة أخرى على اعتقاده بأن من الضروري والملح أن يعطي المجلس والمجتمع الدولي تأييده الكامل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى يتسنى نشر القوة المقترحة المتعددة الجنسيات في ليبريا ولكي تتقيد الأطراف بوقف إطلاق النار الذي التزمت به.

أخيرا، واصلت المكسيك في الأسابيع الأخيرة الإصرار على أنه لا بد لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء، نظرا لأعمال العنف والهجمات الإرهابية المتكررة ضد السكان المدنيين والتي تقوم بها جماعات المتمردين بصفة رئيسية. ووفدي على اقتناع بأننا لو كنا اتخذنا إجراء في الوقت المناسب لأُنقذت أرواح كثيرة وقلّت المعاناة الكبيرة للشعب الليبري.

ومع أن مشروع القرار هذا يأتي متأخرا بعض الشيء، إلا أنه يجب للإجراء الذي يقترحه أن يكون نقطة انطلاق للبدء في عملية سياسية انتقالية لاستعادة السلام إلى ليبريا. وينص مشروع القرار، وهو ما يوافق عليه وفد بلادي، على حتمية احترام وقف إطلاق النار، الذي على أساسه يمكن لجميع الأطراف المعنية، بما فيها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وكل من اضطروا إلى المنفى، أن تتفق على تدابير تفضي إلى انتخاب حكومة تمثل كل الليبريين.

كما نوافق على أنه ينبغي للرئيس تشارلز تيلور أن يفي بالتزامه بالتخلي عن السلطة حتى يسمح لهذه العملية بالمضي قدما، وإننا نؤيد بالكامل موقف الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأنه لا يمكن لقوة تطمع في كسب السلطة عبر القوة المسلحة بأن تمتلك تلك السلطة بصورة شرعية. ويحدونا الأمل أن يتمكن الليبريون في غضون الأيام المقبلة من أن يستعيدوا الأمل أخيرا.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أرحب بحضور الأمين العام لهذه الجلسة الهامة جدا. وحيث أن هذه المرة الأولى التي أخاطبكم فيها، سيدي، بصفتكم الجديدة كرئيس للمجلس، أود أن أهنئكم وأن أطمئنكم بأننا سندعم رئاستكم قدر المستطاع. وأود كذلك أن أشكر السفير أرياس على الطريقة القديرة جدا التي أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي. أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر السفير نغروبونتي على تقديمه لنا مشروع القرار الذي سنصوت عليه اليوم.

إننا نأسف كثيرا على الأحداث الدرامية التي تحدث في ليبريا. والأنباء التي ترد من ذلك البلد تثير قلقا بالغا.

فالقتل المتواصل للمدنيين، وخاصة الأطفال والنساء، يجب أن يشجب. وكما قال السفير أغيلار سنسر، يجب على المجلس أن يرد بسرعة وعاجلا. فالوقت متأخر بالفعل تماما لهذا الرد. ولذلك تؤيد ألمانيا النشر السريع لقوة متعددة الجنسيات وبعد ذلك نشر قوة تابعة للأمم المتحدة. ولهذا حثثنا الرئاسة، مع غيرنا، على عقد هذه الجلسة. كما حثثنا على التخلي عن قاعدة الـ ٢٤ ساعة حتى يمكننا التوصل إلى قرار في مرحلة مبكرة. ولهذا فإننا نؤيد كل أجزاء مشروع القرار التي تتعلق بالبعثة في ليبريا.

ولكن يجب علينا أيضا أن نعترف بأننا كنا نود أن نرى فقرة واحدة أخرى في مشروع القرار تتعلق بالأطفال ورفاهتهم. كنا نود أن نرى، ليس فقط الفقرة الثانية من الديباجة المرحّب بها كثيرا، والمتعلقة برفاهة الأطفال وإعادة تأهيلهم، بل أيضا فقرة أقوى في المنطوق تدعو جميع الأطراف الليبرية إلى كفالة حماية الأطفال ورفاهتهم وإعادة تأهيلهم وفقا للالتزامات الدولية وأحكام قرارات مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣).

أما بعد، فيجب أن أقول إن وفدي لا يمكنه أن يوافق على الفقرة ٧ من مشروع القرار. فالفقرة ٧ تتجاوز بكثير ما قرره المجلس قبل بضعة أسابيع في القرار ١٤٨٧ (٢٠٠٣)، الذي امتنعنا عن التصويت عليه. إن الفقرة ٧ لا تقيِّد الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية فحسب بل تذهب إلى أبعد من ذلك. إنما تقيِّد الولاية القضائية الوطنية لبلدان ثالثة فيما يتعلق بجرائم يرتكبها أعضاء في القوة المتعددة الجنسيات أو قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة إذا كان ذلك العضو مواطن دولة ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ولهذا، نرى أن الفقرة المقترحة من شأنها أن تمنع المدعين العامين في الدول التي قد تضطر إلى ممارسة ولايتها القضائية على جرائم ارتكبت ضد مواطنيها في الخارج من التحقيق في تلك الجرائم والمحاكمة عليها. ومن الناحية العملية، سيعني ذلك بالنسبة لنظامنا القانوني أنه إذا قُتل ألماني في ليبريا لا يمكن لمحكمة ألمانية أن تحاكم مرتكب الجريمة.

والنقطة الثانية هي أن المحاكمة على ما نعتبره جرائم دولية، مثل الاتجار بالأشخاص – الاتجار بالنساء – والقرصنة، وغير ذلك من الجرائم الدولية، بموجب القانون الألماني وأمام محكمة ألمانية، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجرائم وهوية مرتكبيها، ستكون متعذرة. وإننا نشعر بأنه يمكن تحقيق مقصد تلك الفقرة من خلال إبرام اتفاق ثنائي بشأن مركز القوات، كما تم في حالات سابقة وعمليات أخرى لحفظ السلام.

وليست هناك سابقة لذلك. ولا يوجد سبب لتقييد الولاية القضائية الوطنية لبلدان ثالثة. ولا يوجد مبرر للتمييز ضد حفظة سلام من بلدان أعضاء في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ولهذا، نشعر بأن تلك الفقرة لا تتوافق مع القانون الدولي والألماني، ونأسف لأننا لا نستطيع قبولها. ومن ثم، لا خيار لألمانيا سوى الامتناع عن التصويت. برغم أننا – وأود أن أشدد على هذا – نؤيد كل التأييد بقية مشروع القرار، وكنا نفضل التصويت على مشروع القرار، فقرة بعد أخرى، حتى نوضح أن هناك في مجلس الأمن توافق آراء بشأن جميع أجزاء مشروع القرار باستثناء الفقرة ٧.

الرئيس: الآن سأطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2003/784.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أسبانيا، أنغولا، باكستان، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، شيلي، الصين، غينيا، الكاميرون، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

ألمانيا، فرنسا، المكسيك.

الرئيس: نتيجة التصويت كما يلي: ١٢ صوتا مؤيدا، ولم يعارض أحد وامتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشاطركم وأشاطر الآخرين في الترحيب بالأمين العام بيننا، كما أشكره على حضوره في هذه المناسبة.

تشعر الولايات المتحدة بالامتنان على الإجراء العاجل الذي اتخذه مجلس الأمن باعتماده هذا القرار الهام بشأن ليبريا، وهو القرار الذي تقدم به وفدي. إن تبنينا لهذا القرار يبيّن الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على إيجاد الوسائل الصحيحة والفعالة بغية تحقيق السلام في ليبريا. وقد توصلنا إلى نتيجة أن الاستجابة الفعالة تتطلب مشاركة مكثفة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، وبقية المجتمع الدولي بتعزيز من الأمم المتحدة. أما الولايات المتحدة فإنها ستضطلع بدورها في دعم هذا المسعى. ونناشد جميع الدول إبداء دعمها من خلال المساهمات في توفير الأفراد والتمويل وإدامة القوة المتعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل مواصلة تحقيق الاستقرار.

وسيسمح هذا القرار بنشر القوة المتعددة الجنسيات في ليبريا في إطار سلطة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه يحرك إنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويأذن القرار لقوات حفظ السلام في سيراليون بتقديم الدعم إلى المرحلة الأولية لنشر قوة الجماعة الاقتصادية بدون أن يعرِّض للخطر المهمة المستمرة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كما أنه يأذن للأمين العام باتخاذ خطوات فورية بغية بدء الإعداد لنشر بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة من أجل مواصلة تحقيق الاستقرار.

إننا على ثقة بأن الجهود الملتزمة للممثل الخاص للأمين العام، السيد جاك كلاين، تدعمها بالكامل إرادة المجلس وموارد الأمانة العامة ستعزز بصورة كبيرة هذا النشر في هذه المرحلة الحرجة. وتسير القوة المتعددة الجنسيات. وعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام اللاحقة لها جنبا إلى جنب. إن القوة المتعددة الجنسيات جسر قصير الأجل جوهري لهدفنا المتمثل في نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على الأرض في ليبريا في أسرع وقت ممكن.

ونحن نقدر استعداد كثير من دول غرب أفريقيا للمساعدة في المهمة الحيوية لإعادة السلام إلى ليبريا. وأود أن أنوِّه تنويها خاصا بالتزام نيجيريا بالمساهمة بكتيبتين للنشر الفوري. ويسر الولايات المتحدة أن توفر الدعم لتلك الوحدات المنتشرة. وقد وجّه الرئيس بوش وزير الدفاع إلى نقل قدرات عسكرية ملائمة لدعم نشر قوة الجماعة الاقتصادية. وستصل قوة بحرية تابعة للولايات المتحدة قريبا إلى ساحل ليبريا. ووصل أول فريق استطلاع من الجماعة الاقتصادية إلى ليبريا. وكجزء من طليعة الجماعة الاقتصادية

للقوة المتعددة الجنسيات، تتأهب أول كتيبة نيجيرية للتحرك إلى داخل ليبريا في وقت لا يتجاوز يوم الاثنين.

ومن الواضح، أن هناك حاجة ظاهرة لكي يعتمد المجلس هذا القرار على سبيل الاستعجال. وبينما تتدهور الحالة الأمنية، فإن الظروف الإنسانية – المروعة بالفعل – تستمر في التدهور بخطى مدمِّرة. وسيؤمن وجود حفظة السلام في الميدان البيئة لإيصال المساعدة الإنسانية. وسيدعم وجودهم تنفيذ اتفاق ١٧ حزيران/يونيه لوقف إطلاق النار، بما في ذلك تهيئة الظروف للمرحلتين الأوليين لأنشطة نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم – ومن المهم جدا، أن حفظة السلام سيضمنون الأمن في أعقاب مغادرة تشارلز تيلور الرئاسة الليبرية. ولا يمكنني أن أشدد تشديدا كافيا على الأهمية الحاسمة لمغادرة تيلور آلان.

وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري لكل الأطراف الليبرية الموقّعه على اتفاق ١٧ حزيران/يونيه لوقف إطلاق النار – لا سيما قيادة جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية (ليرد) وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا (موديل) – أن تتقيد فورا وبصورة قاطعة باتفاق ١٧ حزيران/يونيه لوقف إطلاق النار. وفي ذلك الصدد، لا بد أن تتعاون جميع الأطراف الليبرية تعاونا كاملا مع القوة المتعددة الجنسيات وأن تضمن سلامة القوة وأمنها في ليبريا.

ويمكن للقوة المتعددة الجنسيات، بدءا بالكتيبة النيجيرية التي ستغادر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أن تنتشر الآن واثقة من دعم المجلس وعلى علم بأن التخطيط جار لإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل مواصلة تحقيق الاستقرار.

أخيرا، أود أن أذكر ببساطة أنه، من أجل التعامل مع متطلبات هذه الحالة العاجلة، نلتمس من الأمين العام أن يوجِّه ممثله الخاص لليبريا إلى إقامة وجود في ليبريا في أقرب وقت ممكن.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أرحب بحضور الأمين العام جلستنا اليوم. كما أود أن أهنئكم، سيدي، تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وإنني واثق من أن المجلس، في ظل قيادتكم، سيتمكن من إنجاز مهمته بنجاح. وأود أن أؤكد لكم دعمنا الكامل لكم في عملكم. وفضلا عن ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر ممثل إسبانيا على أدائه المتميز بصفته رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

إن الوفد الصيني يشعر بقلق عميق إزاء الحالة في ليبريا. وندعو جميع الفصائل الليبرية إلى التقيد بإلتزاماتها. ويحدونا الأمل في أنه، من أجل مصلحة الشعب، ستكثف هذه الفصائل مفاوضاتها البنّاءة بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن ترتيبات إنشاء حكومة انتقالية في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بالقرار الذي اعتمده مجلس الأمن من فوره، والذي يأذن بنشر قوة متعددة الجنسيات في ليبريا. وقد أظهر القرار تصميم الأمم المتحدة على البحث عن تسوية سياسية للمسألة الليبرية.

ولقد أحطنا علما بشواغل عدد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفقرة ٧ من القرار، ونأسف لأنه لم يتسن إيجاد حل وسط بشأن تلك النقطة من قِبل الأطراف المعنية. ونأمل أن يساهم القرار في تحقيق واستقرار الحالة الليبرية، وتخفيف الأزمة الإنسانية في عاصمتها. وأن يشجع على التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة الليبرية.

إن الصين تقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) لتعزيز عملية السلام. ونقدر تقديرا كبيرا القرارات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر القمة الأخير

للجماعة الاقتصادية، كما ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى قوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية. ويحدونا الأمل أن يجري المزيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية، حتى تمكننا، جنبا إلى جنب، من مساعدة الأطراف في ليبريا على إنهاء صراعها وعلى تحقيق الاستقرار والسلام في البلد في وقت قصير. إننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام عن نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أنقل تهانيء وفدي لكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة، التي تبشر بالخير، كما هو واضح بالفعل، في عمل المجلس لهذا الشهر. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها السفير أرياس كرئيس للمجلس في الشهر الماضي. ونحن سعداء جدا أن نرى الأمين العام في هذه الجلسة. إن حضوره يعبر بالتأكيد عن إلحاحية المسألة وأهمية القرار الذي اتخذناه.

لقد طلب المجتمع الدولي والرأي العام من منظمتنا عملا سريعا، وعلى وجه الخصوص من مجلس الأمن. ولم يكن من الممكن لنا أن نستمر في انتظار المجلس لاتخاذ قرار بينما يموت المدنيون، بما فيهم النساء والأطفال، في ليبيريا. وذلك هو السبب الرئيسي لتصويتنا لصالح القرار.

وكانت هناك اعتبارات أخرى، مثل حقيقة أنه يجب أن تكون في ليبريا، بسبب غياب السلطة القضائية المحلية نتيجة الوضع المحلي المأساوي فيها، مؤسسة جنائية مؤهلة. يجب علينا أن نكفل السلامة القانونية، وعلينا أن نتذكر أن موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها يتمتعون بامتيازات وبحصانات معينة معترف بها، بما في ذلك الحصانة ضد المقاضاة الجنائية. وينطبق الأمر على الاتفاقات الثنائية بشأن المركز القانوني للقوات تجاه البلد المضيف. ونحن قلقون حول حقيقة أننا، بمنح الاستثناءات، إنما نعيق التطور المنسجم للقانون الدولي.

وبإيجاز، ساندت شيلي القرار بحماس، لأن إنقاذ الأرواح يمثل الأولوية الأكثر إلحاحا. ويتعين علينا أن نستجيب بصورة ملائمة للأزمة الإنسانية التي لا تتحمل أي تأخير إضافي.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب لكم عن تمنياتنا الحارة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس. ونود أن نشكر الوفد الإسباني أيضا على مساعيه خلال فترة رئاسته الشهر الماضي. وأود أن أرحب كذلك بحضور الأمين العام بيننا هذا المساء، الذي يشهد مرة أخرى على التزامه بالسلم والاستقرار في غرب أفريقيا. وأود أن أغتنم الفرصة لأعبر عن مدى تقديرنا للدور الشخصي الهام جدا الذي اضطلع به خلال الأيام والأسابيع الأخيرة في خدمة شعب ليبريا.

جميعنا على علم بالوضع المأساوي الذي ما زال مستمرا في ليبريا منذ أشهر عديدة. وتعرب فرنسا عن تأييدها الكامل لفحوى القرار الذي تم اتخاذه قبل قليل. وبذلك يكون مجلس الأمن قد أذن بالنشر السريع لقوة متعددة الجنسيات في ليبريا، وفي وقت لاحق، لقوة تابعة للأمم المتحدة. ونرحب بحقيقة أنه تم اتخاذ القرار بسرعة كبيرة. ونحن ممتنون لوفد الولايات المتحدة على أخذ زمام المبادرة بشأن هذه المسألة.

نعرف جميعا أن مساهمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) كان وما زال حاسما لتمهيد السبيل أمام تسوية الأزمة في ليبريا. وفي هذا الصدد نرحب بالدور الذي اضطلع به زعماء الجماعة الاقتصادية، لا سيما، الرئيس كوفور والرئيس أوباسانجو. ومن الضروري أن تتلقى الجماعة الاقتصادية من المجتمع الدولي كل الدعم اللازم. ويمثل قرار اليوم مرحلة هامة في ذلك السياق.

إن فرنسا، لسوء الطالع، لم تتمكن من الاشتراك في التصويت لصالح القرار بسبب أحد أحكامه، والذي لا يمت للوضع في ليبريا بصلة. وأنا أشير إلى إقرار الولاية القضائية الحصرية للمحاكم الجنائية الوطنية للدول المشاركة في هذه العملية لمحاكمة رعاياها.

ولا نعتقد أن نطاق الحصانة القضائية التي أنشئت بذلك يتوافق مع أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ولا مع معايير القانون الفرنسي أو مبادئ القانون الدولي. وفضلا عن ذلك، سيؤدي إلى مشكلة اتساق في وقت ينوي مجلس الأمن أن يكون في طليعة الحركة الداعية إلى رفض الإفلات من العقوبة بأشكاله كافة.

لقد تقدم وفدي باقتراحات عدة حول هذا النص كنا نعتقد أنها تيسر لنا تفادي المشكلة. وبالنسبة إلى التصويت نفسه تقدمنا، شأننا شأن آخرين، باقتراحات إجرائية تيسر لمجلس الأمن أن يؤكد وحدته حيال هدف القرار، وتسمح في الوقت نفسه للدول التي تواجه مشكلة مع مسألة الحصانة الجنائية أن تنأى بنفسها عن النص بشأن تلك النقطة المحددة. ونأسف لأن تلك المبادرات لم يتفق عليها.

لكن النقطة التي نود أن نسجلها هذا المساء هي أن أملا جديدا يولد الآن لليبريا ولشعبها. وبالرغم من عدم الاتفاق على مسألة رئيسية من مسائل القانون الدولي التي أشرت إليها، نود أن نرحب بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبريا في إطار الأمم المتحدة. إن ذلك الالتزام سيغير تغييرا كبيرا الحالة المتعلقة بمأساة ليبريا. كما لا يسعنا أن ننسى أن تلك المأساة تخل بأمن المنطقة الفرعية برمتها.

إن التزام الولايات المتحدة سيترك أيضا أثرا إيجابيا على الاستقرار الإقليمي. وفرنسا، شأنها شأن المملكة المتحدة، ملتزمة، تحت رعاية الأمم المتحدة، تجاه البلدان المجاورة لليبريا، ونعرب عن ترحيبنا بالتزام الأمم المتحدة. وقد عقدنا العزم على العمل عن كثب مع جميع المساهمين في أمن المنطقة، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، حتى يتسنى لمنطقة غرب أفريقيا أن تبدأ رحلتها على درب السلام والاستقرار والتنمية.

الرئيس: بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٠.